التطلعات الوطنية لشعب فلسطين وتكرار العدوان على الدول العربية المجاورة للحؤول دون نجاحها في بناء قوة عسكرية واقتصادية ذاتية في مقدورها مواجهة التحديات الاسرائيلية. ولقد استوجب العمل في هذا الاتجاه توظيف جزء متزايد من الموارد المالية والبشرية المحدودة لبناء القوة العسكرية المطلوبة.

والثاني: بناء مجتمع رفاه يتمتع بمستويات معيشية مرتفعة في مقدوره اغراء غالبية يهود العالم على الهجرة الى فلسطين. ولقد استوجب العمل في هذا الاتجاه توفير السكن والعمالة والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية، الخ، للاعداد المتزايدة من المهاجرين الجدد والقدامى، وذلك بتكاليف قليلة.

ولمّا كانت متطلبات تحقيق كل من الهدفين تتناقض مع متطلبات تحقيق الهدف الآخر، وان امكان استخدام مورد معين للقيام بدورين متنافسين في آن هو امكان معدوم، فان اسرائيل فشلت في تحقيق الجزء الاكبر من أهدافها تلك. وفي الوقت ذاته، استوجبت سياسة العمل على تحقيق الهدفين في آن زيادة الاعتماد على مصادر الدعم الخارجية واهمال متطلبات تحقيق الاستقلال الاقتصادي وما يعنيه ذلك من تضحيات في المدى القصير. وهكذا اصبح من المتعذر نجاح اسرائيل في التغلب على ما تواجهه اليوم من مشاكل اقتصادية ومالية وتخفيف درجة الاعتماد على المعونات الخارجية، الّا اذا قامت بتغيير عقيدتها السياسية، أو على الاقل احداث تغيرات كبيرة وأساسية في تلك العقيدة.

ان بناء جيش قوي، كبير العدد وحديث العتاد، يتطلب زيادة الانفاق العسكري، وزيادة الضرائب على الشعب، وخفض مستويات الاستهلاك والواردات من الخارج، وخفض الانفاق على الخدمات الاجتماعية بوجه عام. وفي المقابل، تتطلب عملية رفع المستويات المعيشية وتوفير الخدمات بالقدر الكافي لاغراء يهود العالم على الهجرة الى فلسطين خفض معدلات الضرائب، وخفض الانفاق على الجيش، وزيادة الانتاج والاستهلاك، والانفاق بسخاء على مشاريع الاسكان ومشاريع الخدمات الاجتماعية، بأنواعها كافة. وكما اثبتت تجارب الشعوب المختلفة عبر التاريخ، لم تستطع أية دولة تحقيق الهدفين كاملين في آن، اذ استوجب تحقيق كل من الهدفين التضحية، كلياً، او جزئياً، بالهدف الثاني.

من خلال السعي الى تحقيق الهدفين معاً، أخذت مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية تتكاثر وتتراكم. وبعد هزيمة اسرائيل، جزئياً، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتراجع معدلات الهجرة الى فلسطين تراجعاً كبيراً، اتجهت الحكومات الاسرائيلية المتتابعة، خاصة في عهد الليكود، الى الاقتراض من الخارج بكثافة، واستثمار الاموال الجديدة في تقوية الجيش لتقليل احتمالات هزيمته امام الجيوش العربية، وفي الوقت ذاته، رفع مستويات المعيشة لتثبيط همم الراغبين في الهجرة الى الخارج وتقوية دوافع هجرة اليهود من الخارج الى فلسطين. ونتيجة لذلك، ازدادت ديون اسرائيل، وارتفعت تكاليف خدمتها، وضعفت دوافع العمل والانتاج. ومع حلول منتصف الثمانينات، كانت ميزانية الدولة تجاوزت قيمة الناتج القومي الاجمالي، بينما بلغت تكاليف خدمة الديون الخارجية حوالى ٢٥ بالمئة من الميزانية وتكاليف الجيش اكثر من ٢٧ بالمئة[٥٩]. وحتى في حالة استثناء المعونات العسكرية الاميركية، والتي تبلغ ١,٨ مليار دولار في السنة، فان ميزانية الجيش تبقى في حدود ١٧ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي[٦٠]، وهي نسبة مرتفعة للغاية، تعادل ثلاثة أمثال ما تنفقه اميركا من ناتجها القومي على قواتها المسلحة.

ان اسرائيل، اليوم، هي اكثر دول العالم اهتماماً بالجيش، واعتماداً عليه، وانفاقاً على نشاطاته المختلفة. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الاسرائيليين المجنّدين في العام ١٩٨٠ حوالى ٤٣,٥ لكل